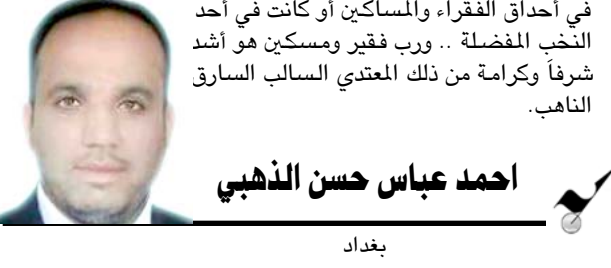


## 5 أخبار وتقارير

### الظلم في ربوع البلاد

الجهات التي تنتزع الفرحة من عيون الرعية كما تنتزع الأم ثديها من فم الرضيع  
اختلال في موازين الأخلاق .. والإنسان قيمة لمجرد المسمى .. ولكن ليس كل من يحمل المسمى هو ذلك الإنسان .. فالإنسانية أخلق وضميمير ورجولة وشهامة .. والعبرة بالأحداث والواقع وليست بالإدعاءات .. وما فائدة أثر السجود في الجباه إذا كان ذلك الأثر لمجرد التفاق ؟؟  
والدين الحنيف هو أخلاق ومعاملات وحسن معشر قبل أن يكون مجرد إطالة للحي .. والدين ليس مجرد إشهار أمام الخلائق والملا .. ثم يا حسرة على أقوام يتفاحرون بأنهم ورثة الأنبياء، فإذا بأفعالهم وأقوالهم وأفعالهم تطابق صفات الطواغيت والشياطين .. وتلك لعمرى هي من علامات النفاق .. وقد انتشرت مظاهر الظلم في ربوع البلاد .. حيث تلك الزمرة التي تحبتي خلف رايات التقوى والصلاح .. ثم تمارس ألوان القهر والظلم والكتب والجبروت .. وتعرض عضلاتها على شعب ضعيف مغلوب على أمره .. وقد تعودت أن تزرع الجوع والشقاء والغلاء والبلاء في حياة الناس ..  
كما تعودت أن تزرع الخوف والهلع في نفوس الأبرياء من الناس .. وهي لا تتالي إطلاقاً في لحظة من اللحظات على أحوال العاجزين من الأطفال والأرامل والمرضى والفقراء واليوسءا .. بل نجدهما ترقص طرباً وتبهاً عندما تنتشني بالقرارات الظالمة الجسفة ..  
وكعادتها هي تحصن ذاتها خلف جدران البشط والقوة .. فنقول لهؤلاء الظالمين الأشقياء : (إذا دعمتك المقدرات والقوة والبشط على ظلم الناس وتعذيبهم فتذكروا مقدرات وقوة الله ويبشط عليكم ) .. فالقوة والمقدرة لم تكن يوماً تلك الحصانة التي تقي من عقاب الله .. وقد تكون الدائرة عليكم في الدنيا قبل أن تكون عليكم يوم الحساب .. كيف تنامون ليلاً وأنتم تزرعون الدموع والأحزان في نفوس الساكنين والعاجزين ؟؟ ..

ويا من تتلذذون بنعيم الحيايا ورفاهيتها وغيركم بشقي ويتعذب ويعاني اتقوا الله في تلك الرعية .. ولا تجسّتها يوماً ليلاً ونهاراً في تعزيز مواقف الكبت والقهر لتذليل الضعفاء والمساكين من الرعية .. كيف تكون لكم الخيرات والخدمات والنعيم خاصة من دون الآخرين ؟؟ ..  
وكل الناس بمنطق الشرعية يتساوون في الحقوق والواجبات .. وذلك الجدل يفرض عليكم أن تعاملوا الناس سواسية كإنسان المشط .. حذركم ضمائركم ولو لسلطة واحدة ثم أسألوا أنفسكم ( لماذا تمييزون في مناهات الرفاهية والرخاء والهناء وغيركم يعيش في أتون الجحيم ؟؟ ) ..  
لماذا تكون من مدخرات البلاد من الخدمات والسيارات والكهرباء والمياه مجاناً ثم تكون محرمة على الفقراء والمساكين ؟؟ .. وجوه الأبناء يقول : ذاك إنسان ذاك إنسان فما الفرق ؟؟ .. يتمتعون فلماذا الأفضلية والأولية لفئة من الناس دون سواهم ؟؟ .. يتمتعون بمباهج الدنيا والآخرة في الوقت الذي فيه أن هناك آخرون يتكثرون بنيران الغلاء والشقاء .. ويهدرن الساعات تلو الساعات وهم يكابدون الوباء تحت وهج الشمس الحارقة ؟؟ ..  
وعندها تتجلى الحقيقة القاسية المريرة حيث أن تلك الفوارق الاجتماعية الظالة مردها ذلك النظام الظالم الذي تعود أن يكبل بالمساكين .. رغم أنه ذلك النظام الذي ينادي بتعاليم الشيعة الإسلامية السمحة .. فيلماذا هم السنة المختارة الذين يستحقون الرعاية والاهتمام .. بينما أن الفئات الأخرى تمثل هوامش البشر الذين لا يمكن الوزن والمعيار .. وإذا كان النظام مرتعاً للعدل والنسط لأردك أن الدموع هي الدموع .. سواء كانت في أحداك الفقراء والمساكين أو كانت في أحد الشعب المغضلة .. ويرر فقير وممسكين هو أشد شرفاً وكرامة من ذلك المعتدي السالب السارق الناهب.



احمد عباس حسن الذهبي

بغداد

### إمرأة حاكمة عادلة خير من ألف رجل سارق

في مفاهيم مجتمعنا العربية المرأة لا تصلح أن تتقلد منصباً عاماً) ورازيا أو رئاسياً ( فينبطز المجتمع المرأة ضعيفة خلقت لتكون ربة منزل ويمكن أن تكون موظفة بسيطة .. خاصة وإن مجتمعنا عشائري وقائم على التقاليد الاعراف ، أما في دول الغرب فالمرأة مختلف شأنها يمكنها أن تكون حاكمة وتقود دولة بأكملها وهي على أتم الاستعداد لذلك دون خلل أو إحداث شرخ في بلدها يودي بحياة شعبها ،لذا أشرت في عنوان المقال بان المرأة التي تتسلم الحكم وتكون عادلة خير من ألف رجل يمكن أن يحكم وهو سارق الذي يحكم بلده بالسفرة والاحتياط والنصب ، وفوق كل هذا وذلك سياسة الأجيال باسمهم أم أمين !! هكذا هم حكام العرب ، من خلال ماأشرت إليه ومن وجهة نظري الشخصية لا أجد أو أشجع على أن المرأة تتقلد حكماً أو منصباً وزارياً في مجتمعنا العربي وبالإخص في العراق لأنها ستحارب بكل ماأوتيت من قوة ، وعموما نحن بحاجة إلى رجل بمواصفات هذه المرأة العادلة والتي سأشير إليها في سياق المقال ، طالما بدأت بوصف حال المرأة في الغرب هذا يتيح لي المجال أن أشير إلى السيدة التي أبهرتني وادعشني حضورها وموقفها من أبناء شعبها ، وهي السيدة كوليندا غرابار كيتاريفيتش رئيسة كرواتية هذه السيدة التي كسرت قوانين الفيقا وبرحها التنافسية عندما جلست تشجع مع جمهور بلدها في المباراة الربيع نهائية بكل فخر وإعتزاز ، وفرضت رغبتها بإرتداء قميص كيتاريفيتش رئيسة كرواتية هذه السيدة التي كسرت قوانين الفيقا بلدها داخل المقصورة الرسمية رغم القوانين التي تمنع ذلك ، الالفت للانتباه في هذه المرأة إنها انتقلت إلى روسيا منذ بداية المنافسة بعد مغادرتها العاصمة الكرواتية زغرب، على مقعد من الدرجة الاقتصادية للخطوط الجوية الكرواتية بتذكرة عادية دخلت كوليندا إلى الملعب وسط الجمهور جلست في المدرجات إلى جانب عشاق الكرة ولم تقبل بالانتقال إلى منصة الشرف الا بعد إلحاح من رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيدف ،وقالت في تصريحات لها إنها تفضل أن تكون مشجعة عادية ، ليست مثالا يحتدى به للبطاسة والأخلاق الرفيعة ؟

كان من الممكن أن ترتدي أفضل ماعندها ، وتستقل طائرة خاصة وعلى نفقة الدولة باعتبارها رئيسة كباتي الرؤساء، لكنها أبت أن تحذو حذوهم وتمسكت بمبدأ التواضع والبساطة التي هي عنوان وسر الحياة السعيدة .

هنا إستوقفتني عبارة لاسطو " إنزل رغباتك إلى مستوى دخلك الحالي ، وارتفع بها فسقط عندما يسمح لك بذلك ذلك المرتفع .

لم يقل إسرق الشعب أو تمتع بمال الشعب ، هناك شعب يموت من الجوع والسعوز فسوق كل ذلك السظلم ، هناك شعب يقهر ويذل فوق قهره ، يعيش حياة مليئة بالسذل وهو تحت سقف وطنه !!

على إنه سببه الطمع والجشع والاستهتار بحال الشعب ومعاملته كل إنه ليس كساتر البشر، إن أخذ حقوقه يجب أن يتنازل عن مبادئه وكرامته ، فعموما نحن شعب مضطهدة لا تملك السيادة والتمتع بالديمقراطية . تحكنا أجدات خارجية أمرنا ليس بيدينا ،لذا يجب أن نطلب العون من الباربي عزوجل كي نحصل على رئيس لديي مواصفات السيدة كوليندا..

### همسة السامرائي

بغداد

## بمناسبة الذكرى السادسة والستين لثورة يوليو الناصرية عام 1952 (2-2)

# بلدان عربية تواجه تحديات الوحدة الإقليمية

## وترفض الهيمنة والطائفية



جان جاك روسو



جون لوك



خليل زائد

استولوا على المال العام وهم معروفون ، وإحلتهم إلى القضاء ، وكذلك محاسبة الذين تسبوا في استيلاء داعش على محافظة الموصل ومحافظات أخرى بعد /10 حزيران/ 2014 وكذلك الذين تسبوا في ارتكاب جرائم القتل في سايكر ، وكذلك العمل على إنباطة التعيين حصراً في كافة وظائف الدولة من قبل مجلس نظم موظفون كبار وأن يتم التعيين حسب الدرجة العلمية لمقدم الطلب ، وفي كافة الوظائف ومرافق الدولة ومؤسساتها ، كما هو الحال في العهود السابقة ، بحيث لا يمكن أن لدى ويكي ليكس 60 ألف عراقي وكلاء في المخابرات المركزية الأمريكية في فترة الاحتلال الأمريكي للعراق وهو وضع دفع معظم هؤلاء للعمل في المخابرات الأجنبية سببه الحصول على المال بسبب حالة الفقر والجوع التي يعيشونها .

وحتى في ظل هزيمة تفشيته بتعارض وجهات النظر بينه وبين باقي لوكف هذه الجرائم ، كما لم تجد أي دور للنائب العام لإحالة الفاسدين من المسؤولين الذين سرقوا المال العام إلى القضاء أو الذين تسبوا في استيلاء داعش على ثلاث محافظات عراقية وإحلتهم إلى القضاء فالرقابية القضائية أحد عناصر الدولة القانونية ، حيث لا دولة قانونية بلا رقابة قضائية ، فالقضاء يستطبع إلغاء القانون الذي يصدره البرلمان إذا كان غير

المصري الرعين أن الغي إنتخابات البرلمان في عهد ميسارح في أحد الإنتخابات بسبب التزوير الذي كان محدوداً .  
علماً أن الإنتخابات البرلمانية في العراق لعام 2018 كان التزوير فيها شاملاً ، غير أن القضاء في العراق ليس مستقلاً ولا محايداً ليقوم بهذا الدور ، فهناك مئات الشكاوي التي قدمت إلى القضاء حول عمليات التزوير لهذه الإنتخابات الأخرى ، ولم يصدر القضاء سوى قرار إعادة العد والفرز اليدوي في مراكز الاقتراع التي تقدمت فيها الشكاوي في نسبة التزوير .

والمعلوم أن استخدام الرشاوي والهدايا العينية للشاخبين قد استعمل في كافة الإنتخابات البرلمانية التي حدثت بعد سقوط النظام حتى اليوم .  
وكان الأخرى بالقضاء أن يلغي كافة هذه الإنتخابات ، بل يلغي العملية السياسية القائمة في العراق لأنها قائمة على أساس المحاصصة منذ سقوط النظام عام 2003وهذا يتعارض مع المادة الأولى من الدستور التي تنص على إقامة نظام ديمقراطي في العراق .

وأيضاً لو كان هناك قضاء مستقل ومحايد لايفي مؤسسة النزاهة لأنها تتقوى على إختصاص القانون الجنائي ، فالنزاهة تعني محاربة الرشوة والتزوير والسرقة وهي جرائم مخلة بالشرف ومحددة عقوباتها في القانون الجنائي ، والمحاسبة على ارتكابها تكون وفقاً للقانون الجنائي في محاكم النجيات ، فوجود هيئة النزاهة وهي هيئة تشخيصية يتعارض وجودها مع مبدأ فصل السلطات حتى إذا كان لديها محكمة تعاقب على هذه الجرائم ، ثم إن وجود المخبر السري أمر غريب وعجيب حيث لا وجود لمل هذا في أي دولة في العالم ، فكشف الجرائم هو واجب أصيل للقضاء من خلال قضاة التحقيق وليس من خلال جواسيس تستخدمهم الدولة للتحسيس على مواطنين آخرين فهذا السلوك غير مشروع ولا يجوز في ظل نظام ديمقراطي وقضاء محايد ومستقل ، ولذلك فإن المحكمة الجنائية المركزية أصدرت أحكاماً عديدة بالإعدام على أشخاص وفق المادة (4) إرهاباً بناءً على تقارير مقدمة من المخبر السري فقط ، دون أي قرائن أو أدلة من مصادر أخرى وهذا يتعارض مع مبدأ العدالة في إصدار الأحكام

كما ترتب على المحاصصة الطائفية والتمييز بين المواطنين ، إلى شغل وظائف الدولة من قبل عناصر غير كفوءة أو مؤهلة وبلا شهادات علمية ، وإن وجدت فإن بعضها مزورة ، كما عمت البلاد عملية تزوير الشهادات والوثائق الرسمية ، فهناك عشرات الآلاف كما نشرت الصحافة من العقارات في بغداد والمحافظات تم الاستيلاء عليها من خلال تزوير الوثائق الرسمية ، لذلك عمت البلاد كافة في مختلف المحافظات العراقية ، عملية التزوير والرشا في بوائف الدولة في التعيين والوظائف الدولة أو عند إنجاز العمليات ، أو تزوير الوثائق الرسمية لذلك مرق الفساد المالي والإداري كافة مرافق لوسية في العراق من مدينة وعسكرية ، وتحول العراق إلى دولة غنائم ، في الحصول على أكبر ما يمكن من الكسب الغير مشروع عبر الرشوة أو السرقة أو التزوير إن كل ذلك يحدث في البلاد دون توقف منذ سقوط النظام السابق على أيدي هؤلاء ، ولم يكن للقضاء دور رقابي لوقف هذه الجرائم ، كما لم تجد أي دور للنائب العام لإحالة الفاسدين من المسؤولين الذين سرقوا المال العام إلى القضاء أو الذين تسبوا في استيلاء داعش على ثلاث محافظات عراقية وإحلتهم إلى القضاء فالرقابية القضائية أحد عناصر الدولة القانونية ، حيث لا دولة قانونية بلا رقابة قضائية ، فالقضاء يستطبع إلغاء القانون الذي يصدره البرلمان إذا كان غير

المصري الرعين أن الغي إنتخابات البرلمان في عهد ميسارح في أحد الإنتخابات بسبب التزوير الذي كان محدوداً .  
علماً أن الإنتخابات البرلمانية في العراق لعام 2018 كان التزوير فيها شاملاً ، غير أن القضاء في العراق ليس مستقلاً ولا محايداً ليقوم بهذا الدور ، فهناك مئات الشكاوي التي قدمت إلى القضاء حول عمليات التزوير لهذه الإنتخابات الأخرى ، ولم يصدر القضاء سوى قرار إعادة العد والفرز اليدوي في مراكز الاقتراع التي تقدمت فيها الشكاوي في نسبة التزوير .  
والمعلوم أن استخدام الرشاوي والهدايا العينية للشاخبين قد استعمل في كافة الإنتخابات البرلمانية التي حدثت بعد سقوط النظام حتى اليوم .  
وكان الأخرى بالقضاء أن يلغي كافة هذه الإنتخابات ، بل يلغي العملية السياسية القائمة في العراق لأنها قائمة على أساس المحاصصة منذ سقوط النظام عام 2003وهذا يتعارض مع المادة الأولى من الدستور التي تنص على إقامة نظام ديمقراطي في العراق .  
وأيضاً لو كان هناك قضاء مستقل ومحايد لايفي مؤسسة النزاهة لأنها تتقوى على إختصاص القانون الجنائي ، فالنزاهة تعني محاربة الرشوة والتزوير والسرقة وهي جرائم مخلة بالشرف ومحددة عقوباتها في القانون الجنائي ، والمحاسبة على ارتكابها تكون وفقاً للقانون الجنائي في محاكم النجيات ، فوجود هيئة النزاهة وهي هيئة تشخيصية يتعارض وجودها مع مبدأ فصل السلطات حتى إذا كان لديها محكمة تعاقب على هذه الجرائم ، ثم إن وجود المخبر السري أمر غريب وعجيب حيث لا وجود لمل هذا في أي دولة في العالم ، فكشف الجرائم هو واجب أصيل للقضاء من خلال قضاة التحقيق وليس من خلال جواسيس تستخدمهم الدولة للتحسيس على مواطنين آخرين فهذا السلوك غير مشروع ولا يجوز في ظل نظام ديمقراطي وقضاء محايد ومستقل ، ولذلك فإن المحكمة الجنائية المركزية أصدرت أحكاماً عديدة بالإعدام على أشخاص وفق المادة (4) إرهاباً بناءً على تقارير مقدمة من المخبر السري فقط ، دون أي قرائن أو أدلة من مصادر أخرى وهذا يتعارض مع مبدأ العدالة في إصدار الأحكام

وطبقة الجند التي تحمي البلاد .  
عناصر الديمقراطية  
كما إن الدولة إنذاك كانت عبارة عن مدينة " فمدينة أينا" الإغريقية أي اليونانية كانت دولة ، ومدينة "سبارتة" الإغريقية كانت دولة والبرلمان .  
وهكذا المدن الأخرى في أوروبا إنذاك .  
بيد أن الديمقراطية طورت تماماً في القرن التاسع عشر على يد فقهاء وفلاسفة أقدان ، حيث وضعوا عناصر الديمقراطية في الدولة الحديثة التي نعيشها اليوم ، فالفقيه الفرنسي من أصل سويسري جان جاك روسو وضع الحقوق والحريات ، والفقيه الفرنسي جان بودان وضع مبدأ السيادة ومفهومها ، والفقيه الإنكليزي جون لوك وضع مبدأ فصل السلطات في الديمقراطية الذي طورها فيما بعد الفقيه الفرنسي مونتسكيو ونسبت إليه ،

كما إن دولة الوحدة هي القيادة وحدها على استعادة الحقوق العربية المقتضية في فلسطين والجزلان المحتلة في سوريا واية الجارية في سوريا واليمن وليبيا والصومال كلها من أجل السلطة ، ففداء هذه الصراع قوى استعمارية ومصهوبونية تسعى لإطالة هذه النزاعات من أجل تدمير هذه البلدان وهذا هو الحاصل اليوم ومن أجل البري و الصهيوني في فلسطين ، و هيمنة الدول الإستعمارية على هذه البلدان ، وهذا هو القائم اليوم .  
لذلك فإن الوحدة الإقليمية لهذه الدول أصبحت في خطر وأكثر من صرح الرئيس الروسي بوتين بأن السياسة الأمريكية في سوريا تهدف إلى تقسيمها ، وهذا مطلب إسرائيلي ليس سوريا فقط وإنما في أي دولة عربية أخرى تسوحتها نزاعات داخلية ، لذلك كانت السياسة الأمريكية داعمة لحكم الإخوان المسلمين في مصر في عهد محمد مرسي الذي جاء إلى السلطة عام 2012 بدعم أمريكي ومال قطري ، حيث مارس حكم الإخوان في مصر سياسة التمييز بين المواطنين وفي معاداة الأقباط المسيحيين ولذك فإن المظاهرات العنصرية التي قامت في الثلاثين من حزيران 2013 قد أتت إلى إسقاط حكم الإخوان المسلمين بدعم الجيش بقيادة السيسي قائد الجيش الجمهوري إنذاك ، حيث لو استمر حكم الإخوان لادى له معالحة إلى هجرة الملايين إلى البلدان الأوربية والغربية ، وإلى تقسيم مصر إلى دولة إسلامية ودولة قبطية وبدعم وإسناد أمريكي صهيوني .  
وفي هذا السياق لو كانت هناك وحدة عربية لم يحدث هذا الذي يجري من قتل وتدمير في كل من سوريا واليمن وليبيا والصومال ، كما حدث في العراق من احتلال داعش لثلاث محافظات من 2014 حتى تحريرها لاحقاً كما لم يكن هناك أي دور للجامعة العربية في حل النزاعات العربية فهي عاتبة على الوجود وتحتست هيمنة النمط العربية الرجعية .

والمعلوم إن عصابات داعش الإرهابية عيانتها الإرادة الأمريكية وهو ما صرح به الرئيس الأمريكي ترامب خلال حملته الإنتخابية حيث ذكر بان إدارة أوباما هي التي كسوت داعش ، وسبق إلى هيلاري كلننتون و وزيرة خارجية أمريكا السابقة أن ذكرت بان الإرادة الأمريكية هي التي أوجست داعش .  
والمعلوم إن كلنتون يحكم كونها وزيرة خارجية سابقة فهي على اطلاع على أسرار النهي على اطلاع على أسرار وتصرفاتها ، لذلك فإن ما تخرته عن دور أمريكا في خلق داعش هو دقيق وصحيح تماماً . لذلك فإن تصريحها آثار جديلاً واسعاً لدى الشعب الأمريكي .  
والمعلوم إن

وقد طبقت هذه الصيغة الطائفية بعد سقوط النظام في 9/4/2003 في تشكيل الحكومات المتعاقبة في العراق من وزارة أباد علاوي إلى الجعفري ثم نوري المالكي وبعده العبادي ، وكلها كانت حكومات قامت على أساس المحاصصة الطائفية التي وضعها مؤتمر لندن أواخر عام 2002 بتوجيه وإشراف أمريكي .  
لقد أدت المحاصصة الطائفية منذ سقوط النظام السابق عام 2003 حتى اليوم إلى تدمير البلد والشعب فادت إلى التمييز بين المواطنين ، على أسس طائفية ومذهبية سنة وشيعية وأدينية إسلام ، ومسيحيين ، فأدى ذلك إلى التمييز في التعيين في وظائف الدولة ابتداء من الحكومة المركزية نزولاً إلى التعيين في أصغر وظائف الدولة وترتب على هذا الوضع إلى الفشل بين المواطنين لعدم لاسباب منهجية أو يدخية وأصبح النقل على الإسماء في الهوية وساد الإرهاب في البلاد وخصوصاً في أعالي العراق ، وعزز هذا النقل إلى ثلاثة تشكيل مليشيات طائفية تمارس القتل والخطف وسرقة محلات الذهب والصفيرة ،



البحر المصري



البحر المصري



البحر المصري

بمبارس القضاء دون في محاسبة الموزورين أو إلغاء هكذا انتخابات تمت بواسطة الرشا والتزوير ، كما حدث في انتخابات البرلمان لعام 2018، فالغرض من القضاء ومن خلال عرض القضية من قبل النائب العام للمحاكم لإجل إلغاء إنتخابات البرلمان لعام 2018 إنذار تمت بالتزوير ومحاسبة المسؤولين في هذا التزوير من خلال تحقيق عادل ونزيه ، حيث سبق للقضاء

بمبارس القضاء دون في محاسبة الموزورين أو إلغاء هكذا انتخابات تمت بواسطة الرشا والتزوير ، كما حدث في انتخابات البرلمان لعام 2018، فالغرض من القضاء ومن خلال عرض القضية من قبل النائب العام للمحاكم لإجل إلغاء إنتخابات البرلمان لعام 2018 إنذار تمت بالتزوير ومحاسبة المسؤولين في هذا التزوير من خلال تحقيق عادل ونزيه ، حيث سبق للقضاء

بمبارس القضاء دون في محاسبة الموزورين أو إلغاء هكذا انتخابات تمت بواسطة الرشا والتزوير ، كما حدث في انتخابات البرلمان لعام 2018، فالغرض من القضاء ومن خلال عرض القضية من قبل النائب العام للمحاكم لإجل إلغاء إنتخابات البرلمان لعام 2018 إنذار تمت بالتزوير ومحاسبة المسؤولين في هذا التزوير من خلال تحقيق عادل ونزيه ، حيث سبق للقضاء

وقد طبقت هذه الصيغة الطائفية بعد سقوط النظام في 9/4/2003 في تشكيل الحكومات المتعاقبة في العراق من وزارة أباد علاوي إلى الجعفري ثم نوري المالكي وبعده العبادي ، وكلها كانت حكومات قامت على أساس المحاصصة الطائفية التي وضعها مؤتمر لندن أواخر عام 2002 بتوجيه وإشراف أمريكي .  
لقد أدت المحاصصة الطائفية منذ سقوط النظام السابق عام 2003 حتى اليوم إلى تدمير البلد والشعب فادت إلى التمييز بين المواطنين ، على أسس طائفية ومذهبية سنة وشيعية وأدينية إسلام ، ومسيحيين ، فأدى ذلك إلى التمييز في التعيين في وظائف الدولة ابتداء من الحكومة المركزية نزولاً إلى التعيين في أصغر وظائف الدولة وترتب على هذا الوضع إلى الفشل بين المواطنين لعدم لاسباب منهجية أو يدخية وأصبح النقل على الإسماء في الهوية وساد الإرهاب في البلاد وخصوصاً في أعالي العراق ، وعزز هذا النقل إلى ثلاثة تشكيل مليشيات طائفية تمارس القتل والخطف وسرقة محلات الذهب والصفيرة ،

وحتى في حالة اعتراف المتهم ببناء على تقرير المخبر السري ، فالاعتراف وحده لا يكفي في إصدار الأحكام مالم يقترن بأدلة أو قرائن أخرى تدين المتهم ، لأن الخلف قد يعرف على نفسه زوراً للتلخص من الجناة ، أو يعرف من أجل الشهرة والشعر في وسائل الإعلام أو يعترف على جريمة ارتكباها شخص آخر عزين عليه من محاسبة المفسدين الذين سرقوا أو

وحتى في حالة اعتراف المتهم ببناء على تقرير المخبر السري ، فالاعتراف وحده لا يكفي في إصدار الأحكام مالم يقترن بأدلة أو قرائن أخرى تدين المتهم ، لأن الخلف قد يعرف على نفسه زوراً للتلخص من الجناة ، أو يعرف من أجل الشهرة والشعر في وسائل الإعلام أو يعترف على جريمة ارتكباها شخص آخر عزين عليه من محاسبة المفسدين الذين سرقوا أو

وحتى في حالة اعتراف المتهم ببناء على تقرير المخبر السري ، فالاعتراف وحده لا يكفي في إصدار الأحكام مالم يقترن بأدلة أو قرائن أخرى تدين المتهم ، لأن الخلف قد يعرف على نفسه زوراً للتلخص من الجناة ، أو يعرف من أجل الشهرة والشعر في وسائل الإعلام أو يعترف على جريمة ارتكباها شخص آخر عزين عليه من محاسبة المفسدين الذين سرقوا أو



البحر المصري